

mST

برنامج إدارة

التحولات الاجتماعية

الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي

تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات

التحديات الأساسية وتوصيات لوضعي السياسات

غادة برسوم وندى قاسم

أوراق
السياسة

01



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات

التحديات الأساسية وتوصيات لواضعي السياسات

غادة برسوم وندى قاسم

طبع في 2019
من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP. France.

© UNESCO 2019
رقم الإيداع الدولي: ISBN 978-92-3-600087-9



هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه - التباسم بالممثل IGO 3.0 (CC-BY-SA 3.0 IGO) <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/>. يقبل المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، بالالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو <https://en.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar>.

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها. إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

العنوان الأصلي: Social Protection in Conflict and Conflict-Affected Arab Countries: Key Challenges and Policy Recommendations

غادة برسوم، أستاذ مشارك ورئيس قسم السياسة العامة والإدارة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. تضم اهتماماتها البحثية: النوع الاجتماعي والعمالة والسياسات الاجتماعية والتعليم العالي. ولديها العديد من المنشورات في المجلات الدولية ذات الصلة تناولها أقرانها من المختصين ومنها نشرات دورية تناولت موضوعات: النوع الاجتماعي والعمل والمنظمات. ومجلة مراجعة المؤسسات العامة، والمجلة الدولية للرعاية الاجتماعية، ومجلة علم الاجتماع الحالي. وهي مؤلفة كتاب حول أزمة توظيف الخريجات في مصر، وعدد من فصول بكتب أخرى وتقارير فنية وأوراق سياسة منشورة ومدخلات موسوعية. وقد عملت بمهام استشارية لدى منظمة العمل الدولية واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. حصلت د/ غادة برسوم على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة تورنتو وعلى شهادة الماجستير من الجامعة الأمريكية في القاهرة.

ندى قاسم، باحث ومساعد أستاذ في العلاقات الدولية في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. حصلت على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية من الجامعة التقنية في دريسدن، بألمانيا، كما حصلت على درجة الماجستير في السياسة العامة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تصميم الغلاف: لايتيتيا سيلفي سوفاجيه

منسق سلسلة أوراق السياسة لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية: بيدرو مانيول مونريال جونزاليس، أخصائي برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية، اليونسكو

منسق ورقة السياسة رقم 01 لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية: جنى البابا، أخصائية برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية، مكتب اليونسكو بالقاهرة

شكر وتقدير: كل الشكر لمراجعي الورقة التالي ذكرهم: فاديا كيوان، فلنتينا كلديرون ميجيا، دينا سليم، سيكو سوجيتا.

المحتويات

1.....	ملخص تنفيذي
4.....	المقدمة
6.....	النزاعات وآثارها في المنطقة العربية
8.....	لمحة مفاهيمية عامة وتصنيف عام لبرامج الحماية الاجتماعية
	خصوصية الحماية الاجتماعية في الدول التي تمر بحالات النزاع والدول
10.....	المتأثرة بالنزاعات
13.....	تقييم لأنظمة الحماية الاجتماعية في بعض الدول العربية
25.....	الاستنتاجات والتوصيات
29.....	المراجع
36.....	ملاحظات

ملخص تنفيذي

هناك حاجة ماسة إلى برامج الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات، ليس فقط للتخفيف من آثار النزاعات، ولكن لإجهاض نشوء صراعات مستقبلية. تعاني الدول التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات من تزايد معدلات الفقر وتدمير البنية التحتية والافتقار إلى التماسك الاجتماعي، مما يضغط على قدرة أنظمة الرعاية الاجتماعية القائمة.

إن تحليل برامج الحماية الاجتماعية في ثماني دول عربية مختارة تمر بحالات نزاع ومتأثرة بالنزاعات من منظور مساهمتها في الاندماج الاجتماعي و"عدم تهميش أي أحد" يحدد عددًا من التحديات المشتركة. حيث ما زالت أنظمة الحماية الاجتماعية تفتقر إلى استراتيجية طويلة الأجل متماسكة ومتكاملة. كما أن هناك أخطاء استهدافية جسيمة، لا سيما في حالة دعم الأسعار الذي يستفيد منه غير الفقراء بشكل غير متناسب. يقلل ضعف التنسيق داخل المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية، وفيما بينها، من تأثير برامج الحماية الاجتماعية وكفاءتها. عالج عدد من البلدان فجوات التغطية المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليًا من خلال برامج مخصصة يدعمها بشكل رئيسي مجتمع الجهات المانحة الدولي. وأخيرًا، تعد ندرة الأبحاث والمعلومات حول تأثير سياسات الحماية الاجتماعية في البلدان التي تمر بالنزاع في المنطقة تحديًا مشتركًا وجسيمًا.

في ضوء هذا التحليل، يوصى بمجموعة من الإجراءات السياسية لتحقيق برامج حماية اجتماعية فعالة ومرنة.

توصيات إلى الدول العربية:

- تطوير أنظمة الإنذار المبكر وخطط إدارة الأزمات، مع احتياطات جاهزة للتعامل مع حالات الطوارئ؛

- تصميم برامج طويلة الأجل ومستدامة ومرنة للحماية الاجتماعية تستند إلى توافق الآراء الوطني، مع تحديد واضح لأدوار مختلف الجهات الفاعلة. يجب تضمين تدابير الاستجابة للصدمات، ومنها التعديلات التصميمية، وإرفاق البرامج الطارئة بالأنظمة القائمة، والتوسع الأفقي والرأسي؛
 - تعديل آليات الاستهداف لتحسين نطاق التغطية وتقليل أخطاء الاستهداف؛
 - إعادة تقييم نوع البرامج الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، خاصة بالنظر إلى نسبة الإعانات النقدية غير المشروطة إلى برامج النقد مقابل العمل؛
 - أن يكون هناك إطار مالي واضح يحدد التكلفة التقريبية لكل برنامج للحماية الاجتماعية بشكل مستمر، إلى جانب رسم خرائط تفصيلية للموارد المالية اللازمة.
- توصيات إلى الدول العربية، مع وجود دور تنسيقي قوي من جامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة:*
- توسيع وتحسين برامج الحماية الاجتماعية الحالية من أجل تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليًا. يجب أن يكون الزوج، الخارجي والداخلي، جزءًا لا يتجزأ من أنظمة الحماية الاجتماعية؛
 - يوصى لجميع البلدان المضيفة للاجئين أن توفر أنظمة صحية وتعليمية شاملة للنازحين. والتصديق على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 هو الخطوة الأولى لدعم شروط الحماية الاجتماعية المماثلة للمواطنين واللاجئين على حد سواء.

- وضع برامج للحماية الاجتماعية تتكيف مع الاحتياجات المحددة للمرأة لمعالجة الضعف الذي تواجهه بصورة أكبر في حالات النزاع، ولا سيما فيما يتعلق بالحماية من العنف والوصول إلى العمل والتعليم والخدمات الصحية.

- اعتماد أنظمة حماية اجتماعية تراعي الطفل كأولوية قصوى لتجنب "جيل ضائع"؛

- وضع المزيد من برامج التوظيف والتمكين، تستهدف خاصة اللاجئين، والتقييم بشكل نقدي لأسباب بطالة اللاجئين وترکز اللاجئين بالعمل في القطاع غير الرسمي.

توصيات إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجهات المانحة:

- حشد الموارد الداخلية والخارجية لدعم جهود إعادة الإعمار وإصلاح مرافق الخدمات الاجتماعية، مع الإشارة إلى الدور الهام لمجتمع المانحين في هذا الصدد؛

- الاستثمار في العلوم الاجتماعية على الأبحاث، وجمع البيانات، وبناء القدرات لمعالجة الفجوة المعرفية من حيث تأثير الحماية الاجتماعية في حالات النزاع؛

- توثيق الدور الذي يلعبه الإنفاق غير الرسمي، بما في ذلك الزكاة وغيرها من الصناديق الخيرية، في توفير الحماية الاجتماعية في المنطقة، ومدى فعالية هذا النوع من الإنفاق؛

- تنسيق الجهود والتعاون وتبادل المعلومات لضمان التكامل، وتبني ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان ثقة الجمهور ومصداقية البرامج.

المقدمة

لقد وضعت النزاعات أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية تحت الاختبار. فقد كان للصراعات في سوريا وليبيا واليمن والعراق وفلسطين والاضطرابات السياسية التي أثرت على عدد من بلدان المنطقة تداعيات خطيرة على رفاه الشعوب.¹ لقد اختبر تدفق اللاجئين السوريين بشكل خاص قدرة أنظمة الرعاية الاجتماعية في البلدان المضيفة ومن بينها الأردن ولبنان.

كانت أنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات تواجه تحديات هيكلية وتحديات بالتغطية حتى قبل نشوب الصراعات؛ ثم واجهت هذه النظم مزيداً من التحديات من جراء الأزمات الإنسانية الناجمة عن تلك النزاعات، وعن انخفاض النمو الاقتصادي، وتحول الموارد وتدفق اللاجئين والنازحين داخلياً. لا تزال التدابير في هذه البلدان مجزأة ومحدودة في تغطيتها، على الرغم من الدعم الدولي. كما أن البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين تواجه كذلك أوضاعاً قاسية، سواء كانت قد استجابت للأزمات من خلال المخيمات أو عدم إقامتها. لذا، فإن البلدان العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات في حاجة ماسة إلى تجديد التركيز على سياسات الحماية الاجتماعية.

يمكن لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية المصممة جيداً والمنفذة جيداً أن تخفف من آثار النزاع وأن تحد من الفقر وعدم المساواة وأن تبني مجتمعات شاملة للجميع وتسهم في عدم تهميش أي أحد. يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية المُكَيِّفة مع الاحتياجات المحددة للمرأة أن تلعب دوراً هاماً في معالجة الضعف الذي تواجهه المرأة بصورة أكبر في حالات النزاع. هناك حاجة إلى تدابير الحماية الاجتماعية ليس فقط للتخفيف من آثار النزاعات، ولكن أيضاً لإجهاض الصراعات المستقبلية قبل نشوبها وتقليل فرص تكرار النزاع. هذا مهم للغاية في المنطقة العربية، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المعرضة لخطر كبير للنزاع بنسبة 40٪ من حوالي 250 مليون

في عام 2010 إلى أكثر من 305 مليون في عام 2020؛ كما أن هذا العدد من المرجح أن يتضاعف خلال الفترة 2010-2050 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016). يجب أن تكون هناك سياسات حماية اجتماعية مناسبة للحد من مخاطر النزاعات الاجتماعية وإنقاذ الأجيال القادمة في المنطقة.

تبدأ ورقة السياسة هذه بلمحة عن السياق السائد للنزاع في المنطقة. ثم تعرض نظرة مفاهيمية عامة للحماية الاجتماعية بشكل عام، وأهميتها في حالات النزاع بشكل خاص. ثم يليها تحليل لأنظمة الحماية الاجتماعية الموجودة في دول عربية مختارة من البلدان التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات، مما يوفر أساساً لمجموعة من التوصيات السياسية لتعزيز مساهمة هذه الأنظمة في الإدماج الاجتماعي و"عدم تهيمش أي أحد".

النزاعات وآثارها في المنطقة العربية

تدمر النزاعات النسيج الاجتماعي للمجتمع. لكل خسارة مباشرة في الأرواح، يموت ما بين 3 و15 آخرين بشكل غير مباشر بسبب انتشار الأمراض وسوء التغذية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص40). كما أن النزاعات تحول الموارد عن التنمية الإنسانية وتدابير الحماية الاجتماعية بسبب زيادة تكاليف التسليح (المرجع نفسه). تؤدي النزاعات إلى نزوح جماعي للسكان مما يؤثر على الخدمات الاجتماعية المقدمة في البلدان/ المناطق المستقبلية للنازحين.

تصاعدت النزاعات في المنطقة العربية، مما أثر على معظم الدول العربية، بشكل مباشر أو غير مباشر. ففي عام 2017، ومن بين 14 دولة حول العالم، احتلت الدول العربية ستة مراكز من حيث حالة السلام بتصنيف "منخفض جداً" (معهد الاقتصاد والسلام، 2017). وفي العام نفسه، كانت المنطقة موطنًا لحوالي 9 ملايين لاجئ (45٪ من الإجمالي العالمي) ومليون نازح داخلي (38٪ من الإجمالي العالمي) (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2017). وغالبية الأشخاص النازحين داخليًا يقطنون في سوريا والعراق والصومال واليمن والسودان وليبيا. أما الدول الرئيسية المستضيفة للاجئين فهي لبنان والسودان والأردن واليمن والعراق.

يفرض النازحون ضغوطًا كبيرة على الحكومات والمجتمعات المضيفة. يعيش الكثير من اللاجئين والمشردين داخلياً في ظروف تتسم بأوجه متعددة من الحرمان وعدم وجود حماية كافية. كما يتعرض السكان الباقون إلى الحرمان وتدهور شبكات الأمان الاجتماعي. دفعت النزاعات المتجددة في بعض الدول العربية على مدى السنوات القليلة الماضية السكان الذين يعانون بالفعل من الفقر متعدد الأبعاد إلى أزمة إنسانية مطلقة، مع تأثر الأطفال بشكل خاص (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، (2017).

على الرغم من أن المنطقة العربية ككل قد سجلت تقدماً سريعاً نسبياً في مؤشرات التنمية البشرية منذ سبعينات القرن الماضي، مقارنة بمناطق العالم الأخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)، إلا أن البلدان التي تمر بالنزاع في المنطقة شهدت تفاقماً في ظروفها السيئة. على سبيل المثال، تشير التقارير إلى أن مستويات الفقر في سوريا قد تضاعفت خلال 10 سنوات، حيث ارتفعت من 35.2% في عام 2007 إلى 83% في عام 2016 (لا لضياع جيل، 2016)، على الرغم من أن الرقم الأخير لم يتم تأكيده بعد من خلال استقصاء للأسر المعيشية. كما كان هناك أكثر من 5.5 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالمدارس في المنطقة في عام 2017، ويعيش معظمهم في البلدان التي تمر بالنزاع أو المتأثرة بالنزاعات (معهد اليونسكو للإحصاء).

أثرت النزاعات في المنطقة العربية على النساء بشكل غير متناسب. في حين أثر الفقر المتزايد على الرجال والنساء على حد سواء، إلا أن التفاوتات بين الجنسين القائمة من قبل، من حيث الدخل والعمالة في المنطقة، قد زادت حدتها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2015). من المرجح أن الأسر التي تعولها المرأة من اللاجئات السوريات تعاني على سبيل المثال من انعدام الأمن الغذائي (المرجع نفسه). كما زاد العنف ضد المرأة بشكل كبير في البلدان العربية التي تمر بحالات نزاع؛ فعلى سبيل المثال، زاد زواج القاصرات بين السوريات منذ نشوب النزاع لأسباب مختلفة منها ما هو اقتصادي، مما يعرض المزيد من الفتيات لخطر إساءة المعاملة (المرجع نفسه).

لمحة مفاهيمية عامة وتصنيف عام لبرامج الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية هي واحدة من العوامل الرئيسية المساهمة في الإدماج الاجتماعي² وعدم تهميش أي أحد. كما تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الهدف رقم 1، الذي يهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

هناك إجماع متنامٍ على أن تدابير الحماية الاجتماعية يجب أن تركز على ضمانتين: (باشليه، م. ومنظمة العمل الدولية 2011)

- 1- ضمان دخل أساسي ولائق: والذي يمكن أن يكون نقدًا أو عينيًا ويركز على مجموعات غير قادرة على الحصول على عمل مربح مثل المعاشات التقاعدية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واستحقاقات الأطفال، واستحقاقات دعم الدخل و/أو ضمانات وخدمات التوظيف للعاطلين عن العمل والفقراء العاملين.
- 2- حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية معقولة التكلفة في مجالات الصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والأمن الغذائي والإسكان. يجب تحديد مجالات الخدمة هذه على أساس الأولويات والسياقات الوطنية القائمة.

توسّعت مجموعة أدوات ضمان الدخل على مدى العقود الماضية. وقد صنفتها بارينتوس (2010) إلى الفئات الأربعة التالية: تحويلات الدخل الصافي، تحويلات الدخل المشروطة بالعمل، التحويلات المالية المشروطة بالاستثمار في رأس المال البشري، البرامج المتكاملة للحد من الفقر.

تبقى التحويلات العينية، وعلى وجه التحديد المساعدات الغذائية وقسائم الصرف، هي طريقة المساعدة الاجتماعية السائدة في البلدان

منخفضة ومتوسطة الدخل (أديرمان، وجينتيليني ويمستوف، 2017، ص6).

تضم القائمة المذكورة أعلاه مجموعة واسعة مما يسمى في كثير من الأحيان "النظم غير قائمة على الاشتراكات" أو "شبكات الأمان الاجتماعي"، حيث لا يلتزم المستفيدون عموماً بتقديم أي مدفوعات مسبقة لتلقي الاستحقاقات.

كما تتضمن الحماية الاجتماعية أنظمة قائمة على الاشتراكات، والتي تشير إلى التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية التي تمولها اشتراكات العمال، والتي يمكن أن تكون طوعية أو إلزامية. ويتمثل الهدف الرئيسي من أنظمة المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات في المساهمة في زيادة الدخل من أجل حماية العمال من تأثير الصدمات مثل البطالة وعدم القدرة على العمل بسبب المشاكل الصحية أو الأمومة والتقاعد.

أصبحت برامج وأنظمة سوق العمل لمساعدة العاطلين عن العمل والعمالة الناقصة بديلاً أساسياً لبرامج المساعدة الاجتماعية التقليدية، لا سيما في البلدان المتقدمة. غير أن هذا التحول لم يشق طريقه في المنطقة العربية، (برسوم، 2018). وفي إطار هذا النموذج، يتم مواجهة الفقر والاعتماد على الرعاية الاجتماعية بشكل رئيسي من خلال سياسات سوق العمل النشطة التي تضم: التدريب وتشجيع ريادة الأعمال وخدمات التوظيف والتوظيف المدعوم ومشاريع الأشغال العامة (كلوفيه وآخرين، 2016).

خصوصية الحماية الاجتماعية في الدول التي تمر بحالات النزاع والدول المتأثرة بالنزاعات

تشارك المناطق التي تمر بحالات نزاع والمتأثرة بالنزاعات في العديد من الخصائص، على الرغم من وجود اختلافات واضحة تتعلق بحالة المنطقة قبل النزاع وشدة النزاع نفسه. وغالباً ما يرتبط النزاع بالفقر الحاد حيث أن أولئك الذين يستطيعون تحمل نفقات السفر هم عمومًا أول من يغادر تلك الأماكن. فالنزاعات تهز النسيج الاجتماعي وتؤدي إلى انعدام التماسك الاجتماعي (أوفاديا وآخرون، 2015) وتزداد الأوضاع سوءًا في مناطق النزاع بسبب تدمير البنية التحتية، والتي تشمل كل من البنية التحتية المادية المرتبطة بالخدمات والبنى التحتية المؤسسية المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي والحكومي.

ولأن الفقر وهشاشة الدولة يعززان بعضهما البعض (البنك الدولي، 2011)، يمكن لسياسات الحماية الاجتماعية، التي توفر الدخل وفرص العمل وتحسن الوصول إلى الخدمات أن تعزز التماسك الاجتماعي وتحد من النزاعات والعنف، أن يكون لها دور مزدوج ومتزامن للمساهمة في بناء الدولة والحد من نقاط الضعف والفقر. ويشير معهد التنمية الخارجية إلى أن الدول التي تمر بحالة نزاع وضعف تحتاج إلى تركيز خاص وقوي على الحماية الاجتماعية. ويدعو إلى المشاركة القائمة على المبادئ مع الدول لإيجاد طرق مرنة لتوظيف مجموعة أوسع من الأدوات والتمويلات والجهات الفاعلة لتوفير الحماية الاجتماعية في هذه السياقات (معهد التنمية الخارجية، ص38؛ المشار إليها في باشيليه ومنظمة العمل الدولية، 2012).

لسوء الحظ "كلما كانت الحاجة إلى الحماية الاجتماعية أكبر، كلما كانت قدرة الدولة على توفير تلك الحماية أقل" (ديفرو، 2016). تتحدى النزاعات قدرة الدول على تقديم الحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. حيث تتسم معظم البلدان الهشة بضعف قدرتها المؤسسية وهياكل الحوكمة فيها، وتجزء مجتمعاتها وتنافس النخب والقلّة القليلة فيها (أوفاديا وآخرون، 2015). كما أن تلك الدول غالبًا ما

يكون لديها مؤسسات سياسية واقتصادية غير شاملة للجميع بحسب أسيل موجلو وروبنسن 2012.

للنزاعات أيضًا آثار جانبية إقليمية ودولية. فعدم الاستقرار السياسي والجريمة المنظمة والهجرة والاتجار بالبشر وتدهور الوصول إلى الخدمات في إحدى البلدان/ المناطق لها تداعيات كبيرة على بلدان أو مناطق أخرى (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2008).

ويكون اللاجئين والمشدون داخلياً الأشخاص الأكثر عرضة وضعفًا، حيث أنهم يعانون الحرمان من حقوقهم واستحقاقاتهم، أو أنهم يتعرضون إلى مواجهة سياسات حماية اجتماعية مختلفة في كل دولة مستقبلية لهم. وتكون هذه هي الحالة على وجه التحديد عندما لا تكون البلدان المضيفة عضوًا لاتفاقية 1951 المتعلقة بأوضاع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 أو عندما لا يكون هناك تشريعات متماسكة لتنفيذ هذه الاتفاقية. بهذا المعنى، فإن استحقاقات المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي "غير قابلة للنقل" من المهجر إلى المقصد (ماترافوجلي، 2018).

ويرى أوفاديا وآخرون (2015) أن معظم مبادرات الحماية الاجتماعية في البلدان المتأثرة بالنزاعات تكون مخصصة لحاجة معينة. وتعتمد بشكل كبير على المساعدات من الجهات المانحة. كما أن حالات النزاع تعرقل إمكانات الرؤية الاستراتيجية والآليات التنسيقية، مما يؤدي إلى تفتت التصميم وتجزء التنفيذ (المرجع نفسه). وتشمل النهج البرمجية الرئيسية التحويلات النقدية والأشغال العامة وبرامج تنمية المهارات/ دعم ريادة الأعمال (المرجع نفسه). ليست عملية إنشاء برامج للحماية الاجتماعية بالشيء الجامد، بل تتفاوت مع درجة شدة النزاع والفاصل الزمني بعد النزاع (المرجع نفسه). وقد توصلت الوكالة الألمانية للتنمية الدولية (2015) إلى نتيجة مماثلة، مشيرة إلى أن تدابير الحماية الاجتماعية للاجئين والمشردين داخلياً تركز بشكل عام على المساعدات النقدية والعينية المؤقتة وذلك في حين أن انتظام وموثوقية التحويلات يعدان أمراً حاسماً لتحقيق فوائد على المدى البعيد. في بعض الأحيان

تسببت تحويلات المنظمات الدولية إلى حدوث توترات اجتماعية بين السكان اللاجئين وبين السكان المضيفين المعرضين للخطر (هاجن زانكر وآخرون، 2017).

يجب ملاحظة أنه ما زالت هناك فجوة في الأدلة من واقع التجارب حول الحماية الاجتماعية وآثارها في البلدان التي تشهد نزاعات أو المتأثرة بها، وذلك بسبب صعوبات في جمع البيانات. حتى عند إتاحة أدلة مفيدة، فعادة ما تكون غير مستغلة وذلك نظراً لمحدودية القدرة المؤسسية والمالية لإجراء الأبحاث في سياقات النزاع. فتعرقل هذه الفجوة المعرفية تصميم برامج الحماية الاجتماعية بشكل جيد (بيتيرمانا وآخرون، 2018).

تقييم لأنظمة الحماية الاجتماعية في بعض الدول العربية

هناك عدد من الخصائص الرئيسية لأنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. أولاً، هناك اثنين فقط من كل ثلاثة أشخاص في الخمس الأفقر من السكان يتلقون تحويلات لدعم الدخل (سيلفا، وليفين، ومورغاندي، 2013). ثانياً، تواجه الأنظمة القائمة على الاشتراكات تحديات أكبر في التغطية، حيث لا تغطي أنظمة التأمينات الاجتماعية الرسمية سوى ثلث القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغالبًا ما تتم تغطية العاملين ذوي الدخل المرتفع والعاملين في القطاع العام في المناطق الحضرية (المصدر نفسه). وثالثاً، يشكّل الدعم على الطاقة والغذاء الشامل أو شبه الشامل للجميع، والذي عادة ما يكون تشويهيًا حيث أنه يفيد غير الضعفاء من السكان، محورًا أساسيًا للعقد الاجتماعي في المنطقة. على الرغم من ذلك، يقوم العديد من الدول العربية بتطبيق إصلاحات متعلقة بالدعم، مع توسيع نطاق برامج التحويل النقدي كتدبير للتخفيف من وطأة الأمر على الفقراء. وقد حققت الدول العربية درجات متفاوتة من نجاح في هذا الأمر (مثال برنامج تكافل وكرامة في مصر، انظر الجدول 1).

كشفت مؤخرًا دراسة لـ 117 برنامجًا رئيسيًا غير قائم على الاشتراكات في المنطقة (ماتشادو وآخرون، 2018) عن انتشار برامج التحويلات النقدية غير المشروطة (63 برنامجًا). يتبعه برامج التحويلات العينية غير المشروطة (23 برنامجًا)، معظمها في شكل برامج لتوزيع الأغذية. أما النوع الثالث الأكثر شيوعًا من البرامج فهي برامج دعم الغذاء والوقود (17 برنامجًا)، تليها برامج التحويلات النقدية المشروطة (15 برنامجًا) وبرامج التغذية المدرسية (13 برنامجًا). كما يشمل الحد الأدنى للحماية الاجتماعية أيضًا التأمين الصحي غير القائم على الاشتراكات (13 برنامجًا)، واستحقاقات الرعاية الصحية (12 برنامجًا)، بالإضافة إلى مزايا إسكان الفقراء (12 برنامجًا). عدد برامج النقد مقابل العمل قليلة في المنطقة (8 برامج)، وكذلك الإعفاءات من الرسوم التعليمية (9 برامج). وهو ما يدل على أن المنطقة كانت بطيئة في تبني نهج جديدة

لتوفير الحماية الاجتماعية، وظلت تعتمد عمومًا على التحويلات غير المشروطة التقليدية، عينية كانت أو نقدية.

تمثل الأسر الفقيرة الفئة المستهدفة الرئيسية (99 برنامجًا)، يليهم الأطفال (42 برنامجًا)، بينما يستهدف 35 برنامجًا النساء على وجه التحديد. آليات الاستهداف المفضلة هي وفقًا لفئات السكان المحددة مسبقًا مثل الأسر التي يرأسها شخص غير قادر على العمل (حُدّدت هذه الآلية في 111 برنامج من البرامج المشمولة في الدراسة). تتضمن آليات الاستهداف الأخرى اختبار القدرة المالية (73 برنامجًا)، واختبار الوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل (15 برنامجًا) (المرجع نفسه).

وبغض النظر عن تحديات التغطية، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية مجزأة بشكل عام، وتفتقر إلى نهج كلي قائم على استراتيجية طويلة الأجل. ومن التحديات الخطيرة ضعف التنسيق داخل المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية، وفي ما بينها (ديفرو، 2016). كما يوجد كذلك تحديات تتعلق بأخطاء الاستهداف، لا سيما في حالة دعم الأسعار الذي يستفيد منه غير الفقراء بشكل غير متناسب (المرجع نفسه). وأخيرًا، لا يزال الافتقار إلى القدرة الكافية في نظم المعلومات الإدارية والرصد والتقييم يمثل تحديًا رئيسيًا (المرجع نفسه).

جاءت النزاعات، وأزمة اللاجئين الحادة، لتضع هذه النظم أمام الاختبار. ومن بين دول المنطقة التي تلقت معظم تدفق اللاجئين السوريين، تركيا وحدها - كطرف في اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين - قامت بتوسيع نظام الحماية الاجتماعية الوطنية لديها ليشمل اللاجئين (ماتشادو وآخرون، 2018).

بينما تباينت الاستجابات السياسية في البلدان الأخرى: فمثلًا، لبنان والأردن اتبعت كل منهما منهجيات مختلفة للغاية من حيث شروط القيد والتسجيل، وإنشاء المخيمات والوصول إلى التعليم والتوظيف (انظر الجدول 1). ومن أكثر الاستجابات شيوعًا بين أغلب الدول هو

اعتمادها على البرامج المخصصة التي يدعمها مجتمع الدول المانحة (المرجع نفسه).

تلعب الزكاة أو الصناديق الخيرية والإنفاق غير الرسمي دورًا هامًا، وإن كان أقل توثيقًا، في توفير الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. حيث تم وضع برامج توفرها الدولة مثل صناديق الزكاة في الأردن وفلسطين والسودان (ماتشادو وآخرون، 2018، ص 23). وفي بلدان أخرى، وعلى رأسها مصر، تقوم منظمات دينية على إدارة صناديق الزكاة، بلا توثيق أو بتوثيق ضعيف لطرق الإنفاق وآليات الاستهداف.

يتعلق أحد التحديات المشتركة القائمة منذ زمن بندرة المعلومات حول برامج الحماية الاجتماعية في البلدان العربية التي تمر بحالات نزاع أو المتأثرة بالنزاعات، لا سيما فيما يتعلق بتأثيراتها على الاندماج الاجتماعي. ونتيجة لذلك، غالباً ما يتم تصميم سياسات الحماية الاجتماعية وتطبيقها على أرض الواقع بشكل منفصل عن الأدلة التي تقدمها أبحاث العلوم الاجتماعية (اليونسكو، 2010).

يقدم الجدول 1 تحليلات خاصة بأنظمة الحماية الاجتماعية في عدد من البلدان العربية من حيث الوضع الحالي والتحديات التي تواجهها، مع التمييز بين تلك التي تؤثر على المواطنين وغير المواطنين (حيثما أمكن).

الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات

الجدول 1: أنظمة الحماية الاجتماعية في دول عربية مختارة: الوضع الحالي والتحديات الرئيسية

الدولة	الوضع الحالي	التحديات الرئيسية
مصر	<ul style="list-style-type: none"> - شهد نظام الحماية الاجتماعية إصلاحاً حيث تم توسيعه من حيث الكم والنوع بعد أحداث 2011. - يجرى حالياً تحرير أسعار الطاقة على مراحل، فيتم استثمار وفورات الإنفاق في شبكات الضمان الاجتماعي. - يتم إصلاح نظام الدعم على الغذاء من خلال الانتقال إلى البطاقات الذكية لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً. - من البرامج الحديثة غير القائمة على الاشتراكات برنامج "تكافل" (لدعم دخل الأسر الأكثر احتياجاً التي لديها أطفال، بشرط انتظام الأطفال بالمدارس) وكذلك برنامج "كرامة" (لمساندة كبار السن، وذوي الإعاقة، والأطفال الميتمين). هذان البرنامجان مجتمعان يفيدان 5.5 مليون مواطن. 	<p><i>المواطنون:</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة كبيرة من العاملين بالقطاع الخاص لا يستفيدون من نظام التأمين الاجتماعي القائم على أساس الاشتراكات. ويتأثر الشباب بصورة خاصة بهذا التحدي. <p><i>غير المواطنون:</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - في عام 2019، استضافت البلاد حوالي 250 ألف لاجئ (أكثر من نصفهم من الجنسية السورية). - يحصل اللاجئون السوريون الحاملون لتصريح إقامة صالح على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية المجانية أو المدعمة. وفي الحقيقة، لا يستفيد سوى عدد محدود من تلك الخدمات لعدة صعوبات (منها إصدار تصريح الإقامة). - تعتمد 59% من أسر اللاجئين السوريين على منح نقدية متعددة الأغراض أو على قسائم الطعام المقدمة من الجهات الفاعلة في مجال المعونة الإنسانية.

الجدول 1 (تابع)

الدولة	الوضع الحالي	التحديات الرئيسية
العراق	<ul style="list-style-type: none"> - يستفيد حوالي 90% من الأسر من السلع الغذائية المدعمة. وبعد الإصلاحات انخفضت نسبة الدعم من 7.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 2.2% في عام 2016. - يشكّل نظام التوزيع العام (ببطاقات التموين) أكبر برنامج غير قائم على الاشتراكات، حيث يقدم تحويلات عينية مكوّنة من منتجات غذائية أساسية للمواطنين الذين يستحقونها خاصة الأطفال. - تدعم شبكة الحماية الاجتماعية وبرنامج تحويل النقد غير المشروط مجموعة واسعة من فئات السكان الأكثر ضعفاً. - تلعب المؤسسات الدينية دورًا حيويًا في الحماية الاجتماعية أثناء الأزمات الإنسانية. 	<p><i>المواطنون:</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - غياب التنسيق بين المنظمات المختلفة المنفذة للسياسات الاجتماعية في العراق نتج عنه أن 98% من الأسر العراقية تمتلك بطاقات تموينية على الرغم من عدم حاجتها إليها. - لا يغطي نظام التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات سوى 15% من السكان المستحقين فقط ويواجه تحديات مالية حيث أن عدد الموظفين الذين يدفعون الاشتراكات قليل. - في عام 2017، كان ثلث عدد السكان يعتمد على المساعدات الإنسانية. - وصل عدد النازحين داخلياً إلى 3.4 مليون شخص (50% منهم أطفال). ومن التحديات الرئيسية أمام استعادة النازحين داخلياً من المساعدة الاجتماعية عدم امتلاكهم للمستندات المدنية. <p><i>غير المواطنون:</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - استضاف العراق 248 ألف لاجئ سوري في عام 2017، مما وضع عبئاً على ميزانية الحكومة. ولا يوجد نظام رسمي أو نظامي للتعامل مع اللاجئين.

الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات

الجدول 1 (تابع)

الدولة	الوضع الحالي	التحديات الرئيسية
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> - تتمثل آلية الحماية الاجتماعية في الدعم على الغذاء وتعرفة الكهرباء والمياه. تم مؤخراً التخلص من الدعم على الخبز، ولكن تم تخصيص دعم نقدي إضافي إلى المستحقين من المحرومين. - يقدم برنامج المعونة النقدية المتكررة، وهو أكبر أنظمة الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، تحويلات نقدية مشروطة. - تعد الزكاة مصدرًا رئيسيًا للتحويلات الاجتماعية لإعادة التوزيع ويشمل كذلك غير المواطنين. - يتم تطوير التأمين الاجتماعي باستمرار وتوسيع نطاقه ليغطي التقاعد، وإصابات العمل، والمرض، وإجازة الأمومة، والبطالة، والتأمين الصحي. 	<p><i>المواطنون:</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - إن كثرة وتعدد البرامج يدعو إلى المزيد من التعاون والتنسيق. <p><i>غير المواطنين:</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - يتلقى عدد كبير من اللاجئين السوريين (961 ألف في عام 2018) تحويلات من منظمات دولية، منها التحويلات النقدية، وقسائم الطعام، والمأوى، ومعونة الشتاء، والدعم النفسي، وتدريب المهارات الحياتية. - يحق لأطفال اللاجئين السوريين (يقدر عددهم بنحو 244 ألف) الالتحاق بالمدارس مع الأطفال الأردنيين مجانًا. مما شكّل عبئًا على المدارس الحكومية. - سمحت الأردن مؤخرًا للسوريين بالتقدم والالتحاق بالعمل قانونيًا، شريطة الحصول على تصريح عمل. ولكن عمليًا، يصعب الحصول على هذا التصريح.

الجدول 1 (تابع)

الدولة	الوضع الحالي	التحديات الرئيسية
لبنان	<p>- يستمرّ الدعم على الغذاء والطاقة رغم محاولات التخلص التدريجي منها. وصلت كلفة دعم الطاقة إلى 6.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017.</p> <p>- منذ عام 2011، يقوم البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً بدعم الأسر الأكثر فقراً وحرماناً من خلال مزايا تعليمية وصحية وغذائية.</p> <p>- يتم تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية المدعومة لجميع السكان بما يقرب من 70 إلى 85% من الرسوم.</p> <p>- يصل التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات إلى 47% من القوى العاملة في البلاد، ويغطي تكاليف الاستشفاء، والنفقات الطبية، والتعليم وتعويضات نهاية الخدمة أو مرتبات التقاعد.</p>	<p><i>المواطنون:</i></p> <p>- حتى الآن، لا يغطي البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً سوى 10% فقط من السكان.</p> <p>- لا يوجد نظام محدد للتأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل، وللعاملين بالأعمال الحرة (لحسابهم الخاص) والعاملين في القطاع غير الرسمي.</p> <p><i>غير المواطنين:</i></p> <p>- يعمل اللاجئون السوريون في الأغلب بالقطاع غير الرسمي، ومازالوا يعتمدون على المعونة الغذائية التي تقدم لهم في صورة قسائم غذائية شهرية (73%)، وتحويلات نقدية غذائية (31.2%) وحسابات المعونة الغذائية المدعمة (4.3%). ولكن تبقى المساعدات غير كافية لتلبية احتياجاتهم.</p> <p>- يشكل ضمان التعليم لجميع أطفال اللاجئين السوريين تحدياً. ويتمّ دعم هذا الأمر من جانب أطراف عدة فعالة بمجال الجهود الإنسانية (من خلال التحويلات النقدية التي تتناسب مع تكاليف إرسال الأطفال إلى المدرسة، على سبيل المثال) ومن جانب الحكومة (من خلال تشغيل المدارس الحكومية في الفترات المسائية).</p>

الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات

الجدول 1 (تابع)

الدولة	الوضع الحالي	التحديات الرئيسية
ليبيا	<ul style="list-style-type: none"> - قبل الأزمة في ليبيا عام 2011، قدم نظام الدولة للمساعدة الاجتماعية خدمات شاملة ضمت الغذاء والرعاية الصحية والتعليم ومرافق الإسكان وخدمات المرافق مثل الكهرباء والمياه والنقل، والتي كانت جميعها مدعومة للمحتاجين قبل الأزمة. - لكن في عام 2015، تم إلغاء دعم الغذاء ومع ذلك ظل دعم الطاقة مرتفعاً، وقُدِّر بأنه مُمثل 12.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016. - وعلى الرغم من النزاع، لا يزال نظام الضمان الاجتماعي الرسمي في ليبيا شاملاً ويغطي ما يقرب من 87% من السكان. - تعد ليبيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمنح إعانة الطفل للجميع. - يعد نظام التأمين الاجتماعي في ليبيا محدوداً حتى قبل 2011، ولا يعتمد استراتيجية متعددة القطاعات، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وجود برامج تستهدف العاطلين عن العمل. 	<p><i>المواطنون:</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - احتاج 1.3 مليون شخص إعانة إنسانية في عام 2016. - أثر النزاع الدائر في البلاد بشدة على المرأة، حيث تتعرض الإناث في البلاد لتحرش واعتداءات شديدة. ولكن ما زال هناك غياب آلية تنسيق لعلاج الناجين من العنف. - تحول المخاطر الأمنية في البلاد دون تطبيق التحويلات النقدية غير المشروطة لتحل محل سلات الغذاء. - يعد نظام الحماية الاجتماعية قديماً ولا يتبنى استراتيجية متعددة القطاعات. حيث تفتقر البلاد إلى استراتيجية طويلة الأجل وإلى خطة استجابة للطوارئ. <p><i>غير المواطنون:</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - يقيم في البلاد ما بين 700,000 إلى مليون مهاجر عابر ولاجئ، ويعتمد معظمهم على المساعدات الإنسانية مثل سلات الغذاء.

الجدول 1 (تابع)

الدولة	الوضع الحالي	التحديات الرئيسية
فلسطين	<ul style="list-style-type: none"> - يعد البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية أكبر مبادرة للحماية الاجتماعية، حيث يدعم حوالي 115,000 أسرة من خلال التحويلات النقدية غير المشروطة. كما يحق للمستفيدين الحصول على التأمين الصحي، والإعفاء من الرسوم المدرسية، بالإضافة إلى المنح النقدية في حالات الطوارئ. - تلعب الجهات الفاعلة غير الرسمية دورًا هامًا، تحديداً لجان الزكاة التي تقوم بتوزيع التحويلات العينية والإعانات النقدية للأطفال الأيتام فضلاً عن الأسر الضعيفة والفقيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تعد المساعدات والحماية الاجتماعية ضرورية لعيش قطاع عريض من السكان (يعتمد نحو 80% من السكان في قطاع غزة على المساعدات الاجتماعية). - في العام 2014، كانت 31% من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي نظراً لارتفاع أسعار الغذاء. ففي المتوسط تنفق العائلات هناك ما يعادل 50% من مدخولها على المواد الغذائية. وقام برنامج الأغذية العالمي بإنشاء برنامج القسائم الغذائية للتخفيف من هذه المشكلة. - لا يغطي التأمين الاجتماعي سوى العاملين بالقطاع العام. ويجري حالياً الإعداد لخطة استراتيجية هامة طويلة المدى لإقامة نظام تأمين اجتماعي يشمل الجميع.

الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات

الجدول 1 (تابع)

الدولة	الوضع الحالي	التحديات الرئيسية
الجمهورية العربية السورية	<ul style="list-style-type: none"> - قبل نشوب النزاع، كان الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية يوزع إعانات نقدية مشروطة للأسر المحتاجة. - ومنذ بداية النزاع، تقوم منظمات ومجموعات عديدة بدعم السوريين داخل البلاد من خلال المساعدات الإنسانية والبرامج النقدية المؤقتة. - تلعب النظم غير الرسمية دورًا رئيسيًا. حيث يتم تقديم جزء كبير من المساعدات من قبل الشعب السوري نفسه (كالأقارب والأثرياء والشباب والمنظمات الدينية وغيرها). 	<ul style="list-style-type: none"> - تم إيقاف برامج عدة للحماية الاجتماعية الحكومية بسبب اندلاع الصراعات في البلاد؛ إلا أن تلك البرامج لم تكن كافية قبل الصراعات ولم تكن مجهزة بصورة كافية للاستجابة للصدمات. - يعتمد قطاع عريض من السكان على المعونة الإنسانية. يوجد عدم تكامل بين التحويلات النقدية غير المشروطة والخدمات الاجتماعية الأخرى، مما يحد من الفائدة المقدمة إلى السكان الأكثر احتياجًا. - تواجه العديد من الأطراف الفاعلة غير الرسمية التي تقدم المساعدات في البلاد تحديات وعقبات فيما يتعلق بالقدرة على الإدارة الاستراتيجية والقدرات الأخرى.

الجدول 1 (تابع)

الدولة	الوضع الحالي	التحديات الرئيسية
اليمن	<ul style="list-style-type: none"> - تعلب المؤسسات الدولية والوكالات المانحة باستمرار دوراً غاياً في الأهمية في صنع القرارات الخاصة بالحماية الاجتماعية في البلاد. - تم إنشاء مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة بالاستفادة من أنظمة التحويلات النقدية الوطنية القائمة أصلاً. ويعمل المشروع بشكل وثيق مع مقدمي الخدمات المحليين. وقد أحيا هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي شمل برنامج النقد مقابل العمل وبرامج التغذية للنساء الحوامل وأمهات الأطفال دون سن الخامسة. - كما أعاد هذا البرنامج إحياء مشروع الأشغال العامة والذي يستهدف العاطلين عن العمل في المجتمعات الريفية. - كان التنسيق بين المنظمات الدولية والحكومية خطوة حاسمة للتقدم في برامج الحماية الاجتماعية والمساعدات الإنسانية في البلاد. 	<p>توجد أنظمة الضمان الاجتماعي للقطاعين العام والخاص، إلا أن 30% فقط من موظفي القطاع الخاص يشملهم هذا الإطار.</p> <p>قبل اندلاع الصراع، كانت الحكومة قد بدأت عملية التخلص من الدعم بشكل تدريجي على المواد البترولية وبعض المواد الغذائية الأساسية. وبالرغم من برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الفقراء، إلا أنهم تأثروا بشدة من رفع الدعم وبرزوا تحت المزيد من الفقر.</p> <p>زاد الصراع من سوء الوضع، فوصلت معدلات الفقر على المستوى الوطني إلى 62% في عام 2016.</p> <p>أدت الأزمة الإنسانية إلى انهيار نظام الحماية الاجتماعية القائم. تم إيقاف برنامج المعونة النقدية غير المشروطة الرئيسي التابع للدولة وصندوق الرعاية الاجتماعية. يعتمد ما يقرب من 1.4 مليون شخص مشرد داخلياً على الدعم المقدم من المؤسسات الدولية.</p>

الجدول 1 (تابع)

المصادر:

- مصر (ديفرو، 2016)، (ماتشادو وآخرون، 2018)، (وزارة التضامن الاجتماعي في مصر، 2016)، (برسوم، 2016)، (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019)، (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016)
- العراق (ديفرو، 2016)، (صندوق النقد الدولي، 2017)، (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2017)
- الأردن: (أتامانوف، يليما وسيرأجوددين، 2015)، (ماتشادو وآخرون، 2018)، (ديفرو، 2016)، (إنجلود، 2018)، (ريوت، نيمييه، وهاجن تسانكر، 2017)
- لبنان: (ديفرو، 2016)، (صندوق النقد الدولي، 2017)، (اليونيسف، 2017)، (البنك الدولي، 2016أ)
- ليبيا: (روسسو، 2004)، (البنك الدولي، 2017ب)، (جواد، 2014)، (فريق عمل الأمم المتحدة القطري، 2018)، (ديفرو، 2016)، (المنظمة الدولية للهجرة، 2016)
- فلسطين: (ديفرو، 2016)، (منظمة العمل الدولية، 2017)
- سوريا: (جيفين، 2015)، (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية المعنية بالحماية الاجتماعية، 2018)، (ماتشادو وآخرون، 2018) (منظمة ماب أكشن ومشروع تقييم القدرات، 2013)
- اليمن: (ديفرو، 2016)، (البنك الدولي، 2016ب)، (البنك الدولي، 2017أ)، (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015)

الاستنتاجات والتوصيات

قامت الورقة بتقييم برامج الحماية الاجتماعية الموجودة في دول مختارة من الدول التي تمر بنزاع أو المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية من منظور الإدماج الاجتماعي وعدم تهميش أي أحد، مع تحديد عدة تحديات. وخلصت الورقة إلى أن أنظمة الحماية الاجتماعية في تلك الدول لا تزال تفتقر إلى استراتيجية طويلة الأجل متماسكة ومتكاملة. كما يوجد أخطاء استهدافية جديرة بالذكر، خاصة في حالة دعم الأسعار الذي يحصل غير الفقراء على فوائده بشكل غير متناسب. كما أن ضعف التنسيق داخل المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية، وما بينها، يؤثر على كفاءة برامج الحماية الاجتماعية. وقام عدد من البلدان بسد فجوات التغطية المتعلقة باللجئين والمشردين داخليًا من خلال برامج مخصصة يدعمها بشكل رئيسي مجتمع المانحين الدولي. وأخيرًا، تعد ندرة الأبحاث والمعلومات حول تأثير سياسات الحماية الاجتماعية في بلدان النزاع في المنطقة تحديًا هامًا ومُشترًكًا بين الدول العربية.

بناءً على مراجعة برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، وبالنظر في التحديات المحددة وخصوصية البلدان التي تمر بحالات النزاع أو المتأثرة بالنزاعات، فمن المقترح تناول مجموعة تدابير السياسة التالية الموصى بها لتعزيز الحماية الاجتماعية وتأثيرها في المنطقة. تنقسم التوصيات إلى ثلاث مجموعات موجهة على التوالي إلى: الدول العربية؛ الدول العربية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة؛ والمنظمات الحكومية الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية/الجهات المانحة.

1- توصيات السياسة الموجهة إلى الدول العربية:

أ- في سياق النزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة، يوصى بتطوير أنظمة إنذار مبكر ووضع خطط لإدارة الأزمات، مع أحكام جاهزة للتعامل مع أية حالة طوارئ.

ب- يوصى بتصميم خطط حماية اجتماعية طويلة الأجل ومستدامة ومرنة بناءً على إجماع وطني. كما يجب أن تحتوي هذه الخطط على استراتيجيات محددة بوضوح خاصة فيما يتعلق بأدوار مختلف الجهات الفاعلة المعنية ويجب أن تتضمن تدابير الاستجابة للصدمات. تشمل تدابير الاستجابة للصدمات، على سبيل المثال، تعديلات في التصميم، والإلحاق بالنظم القائمة والتوسع الأفقي والرأسي (أوبريان وآخرون، 2018، ص3). تعديلات التصميم عبارة عن تعديلات صغيرة في برامج الحماية الاجتماعية تتيح مزيدًا من المرونة (المرجع نفسه). الإلحاق بنظام قائم هو عندما يتم استخدام نظام قائم لتقديم برنامج جديد كاستجابة لحالات الطوارئ. أما التوسعات الرأسية فتتمثل مجرد إضافات مؤقتة لمقدار أو مدة المشروع من أجل تلبية احتياجات الفئات المستضعفة (المرجع نفسه، ص4). بينما تعتمد التوسعات الأفقية على طلب السكان وتتطلب دمجًا مؤقتًا لحجم جديد من الحالات في نظام الحماية الاجتماعية الحالي. على سبيل المثال، يمكن تنفيذ ذلك من خلال توسيع نطاق التغطية جغرافيًا، وإضافة المزيد من الأسر المؤهلة إلى نطاق التغطية (المرجع نفسه). بالإضافة إلى ذلك، يوصى أيضًا بالتخطيط للسيناريوهات لزيادة مرونة أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة على وقدرتها على التحمل.

ج- تحتاج آليات الاستهداف للحماية الاجتماعية إلى تعديل لدراسة طرق تحسين نطاق التغطية وتقليل أخطاء الاستهداف. فعلى سبيل المثال، التخلص من الدعم على الأسعار قد يكون خطوة تقلل من أخطاء الاستهداف، ولكن، عندما يتم التخلص من الدعم، يجب تعويض الأسر الأكثر حرمانًا كي لا تقع تحت طائلة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك فهناك حاجة إلى تكنولوجيات التحديد والرصد لمكافحة التزوير وتقليل الأخطاء وضمان توصيل الخدمات إلى من يستحقون الاستفادة منها.

د- تحتاج أنواع برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات إلى إعادة تقييم خاصة بمقارنة نسبة التحويلات غير المشروطة إلى

برامج النقد مقابل العمل. حيث أن زيادة برامج النقد مقابل العمل من شأنه أن يساعد على تقليل نسبة العاطلين عن العمل.

هـ- يوصى بأن يكون هناك إطار مالي واضح يضع التكلفة التقديرية لكل برنامج من برامج الحماية الاجتماعية على حدة على أساس منتظم، مع تخطيط تفصيلي للموارد المالية اللازمة.

2- توصيات السياسة الموجهة إلى الدول العربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة:

أ- ينبغي توسيع نظم الحماية الاجتماعية القائمة في المنطقة العربية وتحسينها لتلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليًا. فالنزوح الداخلي والخارجي يجب أن يكون جزءًا أساسيًا يؤخذ في الاعتبار عند تصميم نظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية.

ب- يوصى بقيام جميع الدول المستضيفة للاجئين بتقديم نظم رعاية صحية شاملة ونظم تعليمية للسكان النازحين. وعلى جامعة الدول العربية وضع حد أدنى من المعايير على الدول في هذا الشأن. والتصديق على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 هو الخطوة الأولى لدعم شروط الحماية الاجتماعية المماثلة للمواطنين واللاجئين على حد سواء.

ج- يوصى بأن يتم تكييف برامج الحماية الاجتماعية للاحتياجات المحددة للمرأة لمعالجة الضعف الذي تواجهه بصورة أكبر في حالات النزاع. ويوصى كذلك بتعزيز البرامج الخاصة بحماية المرأة من العنف وتحسين فرص الوصول إلى العمل والتعليم والخدمات الصحية.

د- كما يوصى باعتماد أنظمة حماية اجتماعية تراعي الطفل كأولوية قصوى لتجنب "جيل ضائع"؛

هـ- يوصى بوضع المزيد من برامج التوظيف والتمكين التي تستهدف بشكل خاص اللاجئين. ويمكن للدول المستضيفة أن تسهل من عملية الحصول على تراخيص أو تصاريح العمل وأن تعمل على التقييم بشكل نقدي لأسباب بطالة اللاجئين وتركز سكان اللاجئين بالعمل في القطاع غير الرسمي.

3- توصيات إلى المنظمات الدولية والحكومية الوطنية وغير الحكومية والجهات المانحة:

أ- يوصى بحشد الموارد الداخلية والخارجية لدعم جهود إعادة الإعمار وإصلاح مرافق الخدمات الاجتماعية، مع الإشارة إلى الدور الهام لمجتمع المانحين في هذا الصدد؛

ب- الاستثمار في بحوث العلوم الاجتماعية، وجمع البيانات، وبناء القدرات - وبشكل أكبر في حالات النزاع - لمعالجة الفجوة المعرفية. حيث يجب أن يتم جمع البيانات والأدلة التجريبية بشكل دوري وتصنيفها بناء على الجنس والعمر والإعاقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستقصاءات الشاملة للأسر المعيشية. ويمكن إدراجها في قاعدة بيانات تكون متاحة ويتم نشرها وتحديثها بصورة منتظمة.

ج- توثيق الدور الذي يلعبه الإنفاق غير الرسمي، بما في ذلك الزكاة وغيرها من الصناديق الخيرية، في توفير الحماية الاجتماعية في المنطقة، وفعاليتها.

د- تنسيق الجهود والمعلومات ومشاركتها، فمن المهم بالنسبة للمؤسسات والهيئات أن تكمل بعضها البعض فيما يتعلق بالحماية المقدمة، وأن يتم اعتماد التدابير المؤسسية الفعالة لضمان ثقة الجماهير ومصداقية البرامج.

Acemoglu, D. & Robinson, J. A. (2012). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Broadway Business.

Alderman, H., Gentilini, U. & Yemtsov, R. (2018). The Evolution of Food as Social Assistance: An Overview. *The 1.5 Billion People Question: Food, Vouchers, or Cash Transfers?* Document is available online at: <http://pubdocs.worldbank.org/en/131071506434936550/Chapter-1.pdf>.

Atamanov, A., Jellema, J., & Serajuddin, U. (2015). Energy Subsidies Reform in Jordan: Welfare Implications of Different Scenarios. In P. Verme, & A. Abdelkrim, *The Quest for Subsidy Reforms in the Middle East and North Africa Region A Microsimulation Approach to Policy Making* (pp. 179-206). Amman: Springer International Publishing.

Bachelet, M. & ILO. (2011). *Social protection floor for a fair and inclusive globalization*. Geneva: International Labour Office. Document is available online at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_165750.pdf.

Barrientos, A. (2010). *Social Protection and Poverty. Poverty Reduction and Policy Regimes Thematic Paper*. Social Policy and Development, no. 42 - PP-SPD-42, UNRISD, January 2010. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development. Document is available online at: <http://www.unrisd.org/unrisd/website/document.nsf/httpPublications/973B0F57CA78D834C12576DB003BE255?OpenDocument>.

Barsoum, G. (2016, May). Job Opportunities for the Youth: Competing and Overlapping Discourses on Youth Unemployment and Work Informality in Egypt. *Current Sociology*, 64(3), 430-446.

Barsoum, G. (2018). Can youth activation policies be central to social policies in MENA countries? *International Social Security Review*, 71(2), 39-56.

Devereux, S. (2016). *Social Protection and Safety Nets in the Middle East and North Africa*. Brighton: Institute of Development Studies and World Food

Programme. Document is available online at:

<https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/8976/RR80.pdf?sequence=1>.

Englund, G. (2018). *Estimating the number of forcibly displaced school-aged children not accessing education. Migration, displacement and education, Building bridges, not walls. Background paper commissioned for the 2019 Global Education Monitoring Report. ED/GEMR/MRT/2018/P1/14*. Paris: UNESCO and Global Education Monitoring Report. Document is available online at:

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000266061/PDF/266061eng.pdf.multi>.

ESCWA. (2015). *Regional issues: Socioeconomic impact of conflict on women and girls in the Arab region*. Beirut: ESCWA, United Nations. Document is available online at:

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1500565.pdf>.

ESCWA, LAS, UNICEF & OPHI. (2017). *Arab Multi-Dimensional Poverty Report*. Document is available online at:

<https://www.unescwa.org/publications/multidimensional-arab-poverty-report>.

Gelvin, J. L. (2015). *The Arab uprisings: what everyone needs to know. What Everyone Needs To Know* (2nd ed.). New York: Oxford University Press.

GIZ. (2015). *Employment Promotion in Contexts of Conflict, Fragility and Violence: Opportunities and Challenges for Peacebuilding*. Bonn: Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH. Document is available online at:

<https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/Employment%20promotion%20in%20contexts%20of%20conflict,%20fragility%20andviolence.pdf>.

Hagen-Zanker, J., Ulrichs, M., Holmes, R., & Nimeh, Z. (2017). *Cash transfers for refugees: The economic and social effects of a programme in Jordan*.

London: Overseas Development Institute and Aya Consultancy. Document is available online at: <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/11522.pdf>.

ILO. (2017). *Together, To Change Millions of Lives in the Occupied Palestinian Territory*. Document is available online at: <https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=52181>.

Institute for Economics and Peace. (2017). *Global Peace Index*.

International Monetary Fund. (2017). *If Not Now, When? Energy Price Reform in Arab Countries*. Rabat: Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Policy Papers series, April 2017. Document is available online at: <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/06/13/if-not-now-when-energy-price-reform-in-arab-countries>.

IOM. (2016). *Libya*. Document is available online at: <https://www.iom.int/countries/libya>.

Jawad, R. (2014). *Social Protection in the Arab Region: Emerging Trends and Recommendations for Future Social Policy*. Arab Human Development Report, Research Paper Series. New York: United Nations Development Program Regional Bureau for Arab States. Document is available online at: http://arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/Final_Rana%20Jawad_Social%20Policies%20%28ENG%29.pdf.

Kluge, J., Puerto, S., Robalino, D., Romero, J. M., Rother, F., Stöterau, J., Weidenkaff, F. & Witte, M. (2016). Do youth employment programs improve labor market outcomes? A systematic review. *IZA Discussion Paper No. 10263*, October 2016. Document is available online at: <http://ftp.iza.org/dp10263.pdf>.

Machado, A. C., Bilo, C., Veras Soares, F., & Guerreiro Osorio, R. (2018). *Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region Through a Child and Equity Lens*. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) and UNICEF Middle East and North Africa Regional Office. Document is available online at: https://www.ipc-undp.org/pub/eng/JP18_Overview_of_Non_contributory_Social_Protection_Programmers_in_MENA.pdf.

MapAction and Assessment Capacities Project. (2013). *Relief Actors in Syria: Syria Needs Analysis Project - December 2013*. Document is available online at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/relief_actors_in_syria.pdf.

Matravolgyi, J. (2018, June 20). *World Refugee Day: 5 Things to know about Refugees and Internally Displaced Persons in the MENA Region*. Document is available online at: <http://www.ipcig.org/world-refugee-day-5-things-know-about-refugees-and-internally-displaced-persons-mena-region>.

Ministry of Social Solidarity in Egypt. (2016). *TKP Latest Progress Report IV*. Cairo: Ministry of Social Solidarity in Egypt: Internal Archives.

No Lost Generation. (2016). *No Lost Generation January-December 2016*. Document is available online at: https://www.nolostgeneration.org/sites/default/files/webform/contribute_a_resource_to_nlg/691/nlg-end-of-year-update-2016-final2.pdf.

O'Brien, C., Scott, Z., Smith, G., Barca, V., Kardan, A., Holmes, R., Watson, C. & Congrave, J. (2018). *Shock-Responsive Social Protection Systems Research: Synthesis Report*. Oxford: Oxford Policy Management. Document is available online at: <https://www.opml.co.uk/files/Publications/a0408-shock-responsive-social-protection-systems/srsp-synthesis-report.pdf?noredirect=1>.

OCHA. (2015). *Yemen: Humanitarian Emergency Situation Report No. 16 (as of 20 July 2015)*. Document is available online at: <http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-emergency-situation-report-no-16-20-july-2015-enar>.

OCHA. (2017). *2017 Humanitarian Response Plan Advance Executive Summary: Iraq*. Baghdad: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. Document is available online at: https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/2017_hrp_irq_final_5_0.pdf.

OECD. (2008). *Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations: From Fragility to Resilience*. OECD/DAC Discussion Paper. Paris: Organization

for Economic Cooperation and Development. Document is available online at: <https://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/docs/41100930.pdf>.

Ovadiya, M., Kryeziu, A., Masood, S., & Zapatero Larrío, E. (2015). Social protection in fragile and conflict-affected countries: trends and challenges. *Social Protection and Labor Policy and Technical Notes 96378*.

Petermana, A., Hoop, J. D., Cuesta, J., & Yusterb, A. (2018). *Evidence on Social Protection in Contexts of Fragility and Forced Displacement*. Florence: Innocenti Research Briefs no. 2018-22, UNICEF Office of Research - Innocenti.

Regional UNDG Working Group on Social Protection. (2018). *Advancing Inclusive and Sustainable Social Protection in the Response to the Syrian Crisis: Strategic Opportunities, Challenges, and Way Forward*. UNDG. Document is available online at: <https://undg.org/wp-content/uploads/2018/08/Working-Paper-Social-Protection-in-the-Syria-Regional-Crisis-Response-Final.pdf>.

Röth, H., Nimeh, Z., & Hagen-Zanker, J. (2017). *A mapping of social protection and humanitarian assistance programmes in Jordan: What support are refugees eligible for?* London: Maastricht University.

Russo, P. (2004). *Welfare in the Mediterranean Countries: Great Arab Popular Socialist Libyan Jamahyria*. Rome: Centre for Administrative Innovation in the Euro-Mediterranean Region.

Silva, J., Levin, V., & Morgandi, M. (2013). *Inclusion and resilience: the way forward for social safety nets in the Middle East and North Africa (Overview)*. Washington DC: World Bank.

UN Country Team. (2018). *UN Strategic Framework for Libya 2019-2020*. Tunis: United Nations Support Mission in Libya.

UNDESA. (2007). *Final Report of the Expert Group Meeting on Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration (10-13 September 2007)*. Paris.

UNDP. (2010). *The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*. New York: 20th Anniversary Ed. Human Development Report 2010, United Nations Development Program.

UNDP. (2016). *Arab Human Development Report: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality*. New York: United Nations Development Program.

UNESCO. (2010). *World Social Science Report 2010: Knowledge Divides*. Paris: UNESCO and International Social Science Council.

UNESCO Institute for Statistics. (n.d.). UIS.Stat. Retrieved from <http://data.uis.unesco.org/>.

UNHCR. (2016). *Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Egypt 2016*. Cairo: United Nations High Commissioner for Refugees.

UNHCR. (2019). *UNHCR Egypt Monthly Statistical Report as of 30 June 2019*. Document is available online at: <https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2019/07/June-2019-UNHCR-Egypt-Monthly-Statistical-Report.pdf>.

UNHCR. (n.d.). *Population statistics online database*. Retrieved from <http://popstats.unhcr.org/>.

UNICEF. (2017). *Progress for children with equity in the Middle East and North Africa*. Amman: United Nations Children's Fund Regional Office for the Middle East and North Africa.

UNRWA. (2017). *UNRWA in figures as of 1 January 2017*. Document is available online at: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2017_english.pdf.

World Bank. (2011). *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2016a). *The National Poverty Targeting Program (NPTP) Briefing Note, Unpublished Report*. Washington, DC: World Bank: Internal Archives.

World Bank. (2016b). *Country Engagement Note for the Republic of Yemen for the Period FY17–FY18*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2017a). *Yemen Emergency Crisis Response Project (P159053). Implementation Status & Results Report. 31-Jul-2017. ISR27829*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2017b). *Libya’s Economic Outlook—April 2017*. Washington, DC: World Bank.

¹ في هذه الورقة، يفهم النزاع بحسب برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات الخاص بالدول التي تعاني من الوفيات المرتبطة بالنزاعات والمعارك بما يتجاوز عتبة الحد الأدنى. انظر <http://ucdp.uu.se/#/encyclopedia> للحصول على قائمة كاملة بالبلدان وأسباب إدراجها في قاعدة البيانات.

² التعريف العملي للإدماج الاجتماعي هو "العملية التي تُبذل من خلالها الجهود لضمان تكافؤ الفرص، بحيث يمكن للجميع، بصرف النظر عن خلفيتهم، أن يحققوا إمكاناتهم الكاملة في الحياة" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2017).

إدارة التحولات الاجتماعية

«إدارة التحولات الاجتماعية» هو برنامج حكومي دولي علمي.

تتمثل مهمة برنامج إدارة التحولات الاجتماعية في دعم الدول الأعضاء لتحسين عمليات صنع السياسات التشاركية على أساس الحوار بين الثقافات ومن خلال تعزيز الترابط بين البحوث والسياسات، بحيث يتم استخدام المعارف القائمة على العلوم التي تركز على احتياجات الإنسان وحقوقه، وخاصة تلك المعارف الناتجة عن العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك مساهمة في تأسيس ثقافة صنع السياسات والقرارات المستنيرة بالأدلة.

تتمثل رؤية برنامج إدارة التحولات الاجتماعية في الوصول إلى ثقافة تتصف فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية بقدرة تحويلية وتستخدم فيها قرارات السياسة بشكل فعال من التقييم المنهجي لقاعدة الأدلة التي قد تكون ذات صلة بمجالات حاسمة لصناعة السياسات العامة. إن برنامج إدارة التحولات الاجتماعية لا يعتبر العلوم الاجتماعية كعلوم فقط، وإنما يأخذ زمام المبادرة في جعل العلوم الاجتماعية تحويلية.

أوراق السياسات لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية | سلسلة أوراق السياسات لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية تنشر تقارير بحثية من إعداد متخصصين في مجالات البحث العلمي التي حددها البرنامج، وتمت مراجعتها من قبل النظراء. يتم إعداد هذه الأوراق كجزء من مناقشات المجتمع العلمي الدولي حول هذه المسائل.

